الاستراتيجيات المتبعة للتحكم في الموارد الطبيعية و البشرية و إمكانية استغلالها لصنع القرار في الوطن العربي

الدكتور : نثار عطاء الله
الأستاذة : مفتاح نادية
جامعة "زيان عاشور" الجلفة – الجزائر

ملخص

يشكل مستقبل الوطن العربي من أهم القضايا المعاصرة و التي أثارت انشغالات المهتمين و المختصين وأصحاب الشأن و القرار وذلك في النظام العالمي المتحول وبالتالي عملية التغيير شملت أيضا المستوى الإقليمي في بناء الكلي وعلى مستوى أيضا النظم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وظهرت مع ذلك بوادر تكوين مفاهيم جديدة تواكب هذه المرحلة من التحول كالمجتمع المدني وكقضية الديمقراطية و المساواة وإعادة توزيع الثروة.

ولهذا تكمن صعوبة كبيرة لتحليل كل المعطيات الحاضرة وتحديد مسارها في لحظة تحول المجتمعات خاصة وأن هذه المسارات قد تتخذ مسارا مستقيما وقد تكون منقطة أو منكسرة وقد تتولد قوى تنشط في الاتجاه المضاد تماما خلال التطورات العالمية وأمام كل ذلك تتجسد مراكز القوى التي أفرزتها الأحداث الاقتصادية لان هذا الوضع يتطلب التحكم في زمام الأمور ومستقبل الوطن العربي من أجل بلوغ مرحلة الاستقرار التام أو كما يسميه الكثير مرحلة الأمن الاقتصادي . وهذا طبعا لا يمكن بلوغه إلا بعد تقويم الإمكانيات المتوفرة في الموارد الطبيعية و البشرية وإمكانية توجيهها للوصول إلي الأهداف المطلوبة .

ومن هنا يمكن أن ننطلق في هذه المقالة للبحث في الإشكالية التالية:

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها للتحكم في الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة في المنطقة العربية واستغلالها لصنع القرار في القضايا المصيرية ؟

ولأن الإنسان (من ضمن الموارد البشرية) يعد عاملا مشكلا للبيئة (أي البيئة وما تحتويه من موارد طبيعية) فان هذا يؤكد انه مرتبط ارتباطا كليا بمحيطاتها . ولهذا ونحن نخوض في هذا الموضوع فان ذلك منبعه الشعور بالواجب لإثراء نقاشا علميا من جهة وتوضيح الرؤية .

ولهذا العمل نفترض الخطة التالية التي يمكننا بواسطتها احتواء هذا الموضوع للإتمام به.

I. عرض الإمكانيات الطبيعية و البشرية للوطن العربي.

II. تحديد الإستراتيجيات للاستثمار في المورد الطبيعي و البشري.

III. تحديد العلاقة ما بين هذه الاستراتيجيات وصنع القرار.

مقدمـــــة :

إن المتتبع لتاريخ الوطن العربي تجده قد ساهمت عوامل متداخلة في الحالة التي هو عليها اليوم، حيث إذا عدنا قليلا إلى الوراء إلى الماضي القريب لهذه الشعوب نجدها تعرضت لفكرة التقسيم بسبب الظاهرة الاستعمارية حيث جعل منها مناطق احتلال للعديد من البلدان التي جعلت هذه المناطق هدف لها . ولم يكتف هذا التقسيم بهذا بل تعداه إلي إستراتيجية أخطر من ذلك و المتمثلة في تقسيم السكان داخل الإقليم الواحد حيث كان الغرض تسهيل عملية السيطرة و التحكم واستخدام بذلك عنصر الدين كأساس لهذا التقسيم الجديد (1)

إلا أننا نجد التباين واضح في أقطار الوطن العربي على مستوى الجغرافي حيث أن البيئة البشرية تشكل مرآة الظروف السياسية والاقتصادية ولهذا فالعلاقات الإنسانية و النشاطات الاقتصادية و السياسية وحتى الحرية المنبثقة عن التفاعل للإنسان مع هذه البيئة لا يمكن فهمه إلا بدراسته التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي لهذه الشعوب لتتأكد للجميع أن واقعنا الراهن هو نتاج حركة المجتمع المستمر من أجل العيش و البقاء وإثبات الذات و التطور (2)

إلا أن مع معاناة الأقطار العربية فيما مضى من الاستعمار واصلت معاركها منفصلة عن بعضها البعض وسارت من أجل ذلك داخل الإطارات و الحدود التي وضعتها لها الدول الاستعمارية وظهرت بذلك مجموعة الأولى التي كانت لا تفرق ما بين العروبة و الإسلام ، ومجموعة ثانية تسير وراء مذهب الدين لله و الوطن للجميع (3)

ليتأكد لدينا أمرا مهما هنا وهو أن النظام العربي الجديد هو إلا نتاج لما سبقه إلا أن عليه أن يتفاعل مع الوحدات سواء على الساحة الإقليمية أو على الساحة العالمية ذلك من أجل فرض الوجود أولا وخلق عناصر البقاء و الاستثمار ثانيا .

1- د.جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج 2 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998م ، ص 7

2- د. عبد الملك خلف التميمي ، الخليج العربي ، دار الشباب للنشر ، الكويت : 1996 ص 13

3- د.جلال يحى ،مرجع السابق ص ص 7 ، 8

قبل التعرض للإمكانيات البشرية و الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي لابد أن تشير إلي المساحة و الموقع و عدد السكان حتى يتسنى لنا تحديد الإمكانيات المتوفرة في الأقاليم التي يتكون منها الوطن العربي و لأن الأمر مهم لإمكانية تحديد القدرات و اللاستفادة منها ولأن التنوع الذي يعرفه الوطن العربي على مستوى البيئة جعله يحظي بإمكانيات طبيعية متنوعة أيضا .

إن الوطن العربي يتكون من 22 عشرة لأربعة عشر دولة عربية وتقدر مساحته الكلية بحوالي 14م كيلومتر مربع وبقوة المساحة فإنها توازي مرة ونصف تقريبا الولايات المتحدة الأمريكية أي ما يعادل 10.1% من مساحة الأرض الإجمالية أما بالنسبة لموقعها فهي تطل على المحيط الأطلسي و البحر الأحمر و البحر الأبيض المتوسط و البحر العربي و الخليج العربي وبذلك فهي تقع غرب قارة أسيا وشمال قارة إفريقيا ، حيث تتوسط بهذا الموقع ثلث قارة كل من أسيا ، إفريقيا و أوربا (1)

1- الإمكانيات المتوفرة في الوطن العربي :

تدل البيانات السكانية لعام 1993 أن سكان الوطن العربي وصل إلي 242 م ن أي ما يعادل 5% سكان العالم ، أما بالنسبة لعام 2010 فلقد وصل العدد إلي حوالي 367.7 م ن (2)

وذلك سجلت زيادة معتبرة يمكن إرجاعها إلي تطور معدلات الخصوبة في الأقطار العربية وكذلك التحسين الذي عرفته هذه البلدان على المستوي الاجتماعي و الصحي و المعيشي و الجدول الذي أمامنا يوضح ذلك بنسبة لكل قطر من أقطار المكونة له

1- مركز الدراسات (العربي-الأوربي) ، الأمن العربي (التحديات الراهنة التطلعات المستقبلية من 09 إلي 11 1996....

2- مركز الدراسات العربية نفس المرجع السابق ، ص 246

جدول رقم 01 يمثل النمو السكاني في الأقطار العربية (1)

السنة / القطر	1950	1960	1970	1980	1988	2000
الأردن	0.56	0.85	1.5	3	4	6
الإمارات	0.07	0.10	0.25	1	1.5	2
البحرين	0.11	0.16	0.22	0.35	0.60	0.70
تونس	3.5	4.1	5.1	6	8	10
جيبوتي	0.06	0.08	0.16	0.20	0.40	0.60
الجزائر	8.9	10.9	13.9	18.8	24	33.7
السعودية	3.8	4.7	6.1	9	14	20
السودان	8	10.6	13.8	18	24	33
سوريا	3.5	4.5	6.3	9	12	18
الصومال	2.4	2.9	3.6	5	6	9
العراق	5.1	6.8	9.4	13	18	26
عمان	0.41	0.50	0.65	0.98	1.2	2
فلسطين	-	-	1	1.3	1.6	2.5
قطر	0.03	0.05	0.11	0.23	0.47	0.70
الكويت	0.15	0.29	0.75	1.4	2	3
لبنان	1.4	1.8	2.3	2.5	3	3.6
ليبيا	0.96	1.3	1.9	3	4	5
مصر	21.2	26.8	33.6	42	50	6
المغرب	9.3	12.4	15.9	20.5	24	2
موريتانيا	0.96	1	1.2	1.5	2	3
اليمن (ش)	2.9	3.6	4.3	6	8	3
اليمن (جـ)	0.99	1.2	1.5	1.9	2.2	3

جدول رقم 02 يمثل التقديرات السكانية في العالم

المنطقة	التقديرات السكنية		
	1985	2000	2025
الوطن العربي	193.140	289.320	466.775
أوربا (باستثناء دول أوربا الشرقية)	379.485	392.125	392.940
دول شرق أوربا	112.855	117.110	123.290
الولايات المتحدة الأمريكية	238.020	268.240	311.936
الإتحاد السوفياتي	278.620	314.740	368.235
أفريقيا	609.720	872.235	158.0985
أمريكا اللاتينية	430.085	539.700	760.380
أسيا	2.995.800	3.697.800	4.889.452
إجمالي العالم	5.112.300	6.251.055	8.466.520
- الدول الصناعية	1.193.050	1.262.480	1.352.090
- الدول النامية	3.919.250	4.988.575	7.114.430

1- حامد عمار التنمية البشرية في الوطن العربي (الإحصاءات و الوثائق) سينا للنشر ط1، القاهرة 1993 ، ص 32 .

توضح المؤشرات الرقمية في هذا الجدول أن نمو السكاني اختلف من بلدان المغرب العربي الي بلدان المشرق العربي حيث أنه أذا اخذنا على سبيل المثال الجزائر مقارنة بدول الإمارات العربية المتحدة فإن الجزائر تشهد النمو السكاني ارتفاعا متزايدا ويشكل ملحوظ من 1950 الذي كان قد بلغ 8.9 م ن خلال عام 1970 وليواصل الإرتفاع عام 1980 م إلي 18.8 م ن في حين أن الإمارات العربية المتحدة كان عدد السكان عام 1950 0.07 م ن ليصل عام 1960 إلي 0.10 م ن و ليبلغ عام 1970 0.25 ثم عام 1980 إلي 1.1 وعام 1988 1.5 م ن وليبلغ عام 2000 م 2 م ن وتقريبا نفس الملاحظات يمكن اسخلاصها من هذا الجدول بالنسبة للبلدان البشرية في الأقطار العربية ببعض مناطق العالم نجد مايلي في هذا الجدول

جدول رقم 02 يمثل هذا الجدول النمو السكاني في الوطن العربي بالمقارنة مع بعض المناطق من العالم .

ولهذا يتضح أن النمو السكاني في الوطن العربي عرف ارتفاعا محسوسا من 1985 ألي عام 2000 م حيث يمكن التأكيد علا انه ارتفع بالنصف وبذلك سجل معدلا نموها السنوي 3.2 % **(1)** من سنة 1980 إلي 1985 ونسبة 2.7 وفي السنة 1985 إلي 1990 وهي المراحل التي عرفت فيما هذه البلدان الانتقال بعد مرحلة الأولى للاستقلال .

وبذلك يمكن القول أن الوطن العربي يمتلك إمكانية معتبرة من حيث الموارد البشرية

2/ الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي :

حينما نتحدث عن الإمكانيات الطبيعية المتوفرة فإنه حتما يقودنا هذا إلي الإشارة إلى ما يسمي بالقطاعات الاقتصادية لأنها ذات صلة كبيرة بها وتشمل بذلك كل من الزراعة و الصناعة وقد تتعدى ذلك إلي التجارة حيث هذا يكون هيكل الإنتاج ، لهذا يمكن هنا الإشارة إلي أن الوطن العربي يتوفر على كميات معتبرة من الثروات الطبيعية و التي تتميز أيضا بالتنوع وهي بذلك تتوزع كما يلي :

بالنسبة للاحتياطي للنفط العربي يمثل احتياطه نسبة بالسلم الاحتياطي العالمي 62.0% حيث أن إنتاج النفط الخام يقدر بـــ 17.3 برميل يوميا ويمثل بهذه النسبة 36.7 % بالنسبة للإنتاج العالمي أما بالنسبة لثاني مورد طبيعي للوطن العربي فإنه الغاز الطبيعي حيث يقدر احتياطه بـــ 11.5 % بالنسبة للإنتاج العالمي كما تظهر في الوطن العربي الأهمية لأهم المنتجات للسلع الإستراتيجية كالكهرباء، الذي يقدر إنتاجها بحوالي 241.8 كيلوات/ساعة ثم البترول الذي يقدر بحوالي 897.5 مليون طن مئوي و المعادل للفحم أما فيما يخص الغاز الطبيعي فيقدر بحوالي 130.9 مليون طن متري و المعادل أيضا للفحم ، كما يمكن ايضا الإشارة إلي السلع الإستراتيجية الأخرى ذات الأهمية في الوطن العربي كالإسمنت و الألمنيوم و الحديد و الصلب و الرصاص ، سبائك،الحديد ، الزنك ، الأسمدة الفوسفاتية و الأسمدة النيتروجينية ، ثم القمح الذي أيضا يقدر بـــ 161.1 متري **(2)** وعلى الرغم من وجود سلع أخري يمكن اعتبارها

إستراتيجية إلا أننا حاولنا التركيز على السلع التي تؤدي دورا حساسا في الضغط على واقع المجتمعات العربية و التي حددت فيما مضى مسارها من الناحية الاقتصادية وجعلتها تتموقع بالنسبة لعالم

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة في القطاعات المختلفة في الوطن العربي فإن الجدول الذي سيأتي عرضه يقدم لنا قراءة كافية للحركة السكانية في الأنشطة الاقتصادية.

الأنشطة الاقتصادية	1980		1985		1990		1995		2000	
	الحجم بالألف	الأهمية النسبية%	الحجم بالألف	الأهمية النسبية%	الحجم بالألف	الأهمية النسبية%	الحجم بالألف	الأهمية النسبية%	الحجم بالألف	الأهمية النسبية%
الزراعة والصيد و الغابات	21752	47.3	22301.3	42.0	22864.4	37.3	23441.7	33.0	24033.5	29.3
	410.6	0.9	476	0.9	551.8	0.9	639.7	0.9	706.3	0.9
التعدين واستخراج النفط	5298.5	11.5	7821.3	14.7	10969.8	17.9	14680.1	20.7	19186.3	23.4
الصناعة التحويلية	3427.3	7.5	3973.2	7.5	4606.0	7.5	5085.4	7.2	5614.5	6.8
التشييد	438.9	1.0	534.0	1.0	681.5	1.1	829.1	1.2	1008.7	1.2
الكهرباء والغاز	2064.9	4.5	2452.5	4.6	2913.8	4.7	3459.5	4.9	4108.8	5
النقل و المواصلات	4111.2	8.9	4766.0	9.0	5700.6	9.3	6608.6	9.3	7661.2	9.3
التجارة و المال الخدمات	8466.8	18.4	10761.6	20.3	13043.9	21.3	16148.7	22.8	19664.6	24.1
المجموع	45970.2	100.00	53085.9	100.00	61330.8	100.00	70892.8	100.00	81983.9	100.00

المصدر : محروس عبد الله و رزق و عمران عيسى الجبوري، تصور مبدئي لهياكل تشغيل القوى العاملة العربية حتى 2000، ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العرية بغداد 4-6 سبتمبر 1982 الجزء الأول، ص 105

1- حامج عمار نفس المرجع السابق ص 38

2- د . إليا حريق ، انتشار الأخبار و اتجاها ، مجلة الإعلام العربي ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عدد 2 يوليو ، 1982 ص 153

3- الجدول 3 ويمثل حجم القوي العاملة في الوطن العربي موزعة علي الأنشطة الإقتصادية المختلفة مابين 1980 إلي 2000

نظرا للإمكانيات المتوفرة على مستوى الثروات الطبيعية و الإمكانيات البشرية فإن يد العاملة تتوزع بشكل مختلف من نشاط إلي أخر ونحسب أيضا الإمكانيات المتوفرة في هذه الأقطار وبذلك تتوزع على الزراعة و الصيد و الغابات و قطاع التعدين واستخراج النفط ، ثم صناعة التحويلية ، وقطاع البناء وأيضا قطاع الكهرباء و الغاز والنقل و المواصلات وأخيرا التجارة وقطاع الخدماتي يوضحه الجدول ، ويظهر في هذا الجدول على ان ارتفاع حجم القوى العاملة في الوطن العربي في كل القطاعات يرتفع بشكل مستمر حيث أنه عام 1980 حجم القوى العاملة في كل النشاطات المذكورة وصل إلي 1.459.702ن ليرتفع هذا الحجم بعد خمس سنوات إلي 53085.9 إلي 61330.8 عام 1990 م ، وأخذ أيضا في الارتفاع ليصل إلي 70892.8 عام 1995 م و ليصل عام 2000 م إلي 81983.9

ليتضح جليا أن التطورات الحاصلة على المستوي الأجزاء ذات الصلة بهذا الإرتفاع في الحجم ساهمت في تحقيق هذا الإرتفاع وليتأكد من أهم هنا ان الإستراتيجية التي كانت قد انتهجت خلال الفترة ما بين 1985 الي غاية سنة 2000 م

أذن توضح لنا ان هذه المؤشرات المذكورة و الأرقام المعروضة سابقا ان الوطن العربي يتوفر على قدرات كامنتة اعتبرها قوة حقيقية و التي بإمكانها خلق إقتصاد تحمل صفة الإقتصاد العربي بكل ما يحمله من أطر تستطيع بما هذه الأقطار مواجهة التحديات العالمية ، وقبل ذلك تحقيق الأمن الشامل على مستوي الإقليمي . إلا أن قد حال دون ذلك بعض الصراعات و الخلافات الإقليمية دون بلوغ هذه الأهداف، ولهذا كان لغياب التكامل في الوطن العربي أثرا سلبيا على تفعيل نقاط القوة المتوفرة لديه و المحاول جديا لاستغلال الإمكانيات النتاحة و بشكل عقلاني لبلوغ الأهداف الموجودة من البلدان العربية علما أن الوطن العربي يتوفر على إمكانيات متاحة لإبتكار أساليب جديدة (1)

إن هذه النظرة الشاملة لهذه الإمكانيات يوضح طريقة التعامل مع هذه الأخيرة بحيث أسست علاقة تبادل من نوع خاص ما بين بلدان الوطن العربي حيث يتوضح الأمر من خلال الشكل الذي أمامنا

1- د ايليا حريق ، إنتشار الأخبار واتجاههما ، مجلة الإعلام العربي المنتظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، عدد يوليو 1982،ص 153

شكل رقم (1) يمثل نمو الاعتماد المتبادل في الوطن العربي

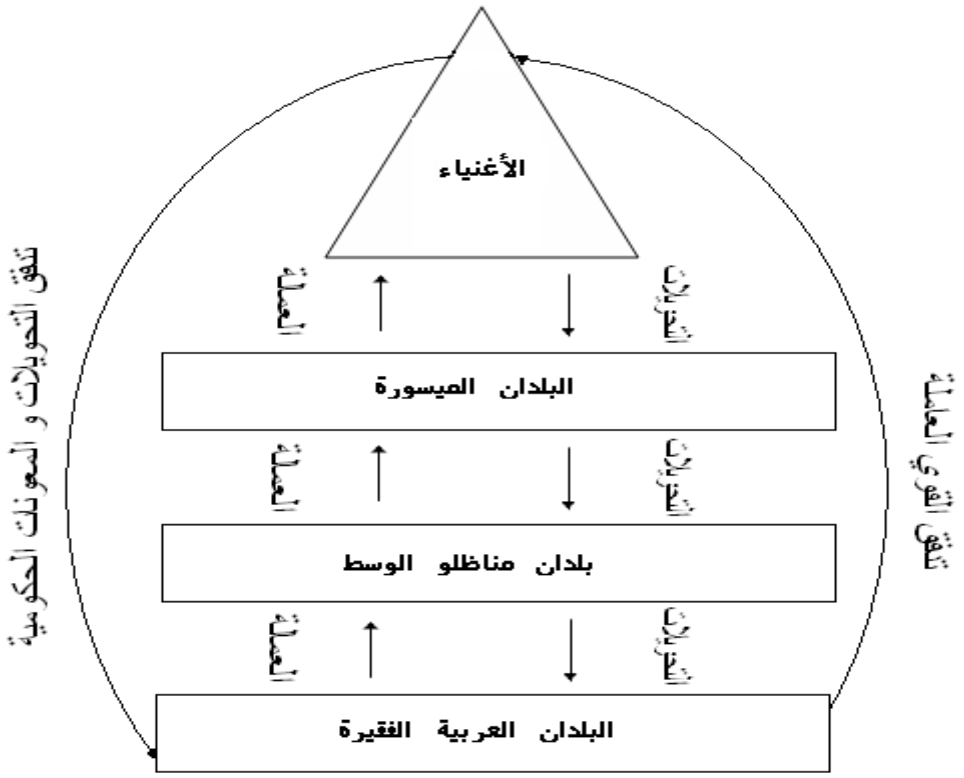

المصدر : سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، بيروت 1982، ص 247.

إذن يظهر من خلال هذا الشكل الذي أمامنا ما من نوع خاص للتبادل في المجال الاقتصادي في الوطن العربي حيث سجل تدفقا في القوى العاملة من البلدان العربية الفقيرة إلي البلدان العربية الغنية بالإضافة إلي ذلك ومن جهة أخرى تدفق التحولات و المعوقات الحكومية إلي البلدان الفقيرة حيث أن هذا ما يفسر توسيع درجة الارتباط وذلك بسبب النفط لأن قبل اكتشاف النفط كان الارتباط بين البلدان العربية مردة إلي عامل الدين و الثقافة المشتركة ، (إلا أن اكتشاف النفط فعل شبكة العلاقات الاجتماعية و السياسية بين هذه البلدان) ومن ذلك تم توحيد أولا شبه الجزيرة العربية و المغرب العربي دينيا وسياسيا في أمة واحدة تحكم اللغة و التاريخ و الوجهة . هذا لم يمحي الإقليمية أو القومية إذ يؤيد الإسلام قيام الإقليمية في ظل الوحدة الإسلامية وتم بذلك توحيدهم روحيا وفكريا حتى أصبح الإسلام (بمعني الدين) للعرب مصدر وجودهم **(1)** .

1- توفيق مرعي ، وحدة المجتمع العربي عبر التاريخ في دراسات في المجتمع العربي ، إصدار إيجاد الجامعات الغربية ، شركة شقير وعكشة الأردن ، 1985 ، ص ص 78 99.

وكان لهذا الدين دورا آنذاك في التصدي للمحاولات المتجهة للتجزئة و التي تعرض لها المجتمع العربي عبر التاريخ وكان لهذا تدفقا لموجات الهجرة على امتداد الوطن العربي عقب نشر الطمأنينة واختلطت بذلك الشعوب العربية بالمصاهرة و الزواج **(1)**،إلا أن اكتشاف النفط فيما بعد وسع أكثر درجة الارتباط حيث أن هذا الأخير أحدث تغيير وأقلب نظام التقسيم الطبقي في الوطن العربي حيث دخلت بلدان كانت فقيرة فجأة.

عالم عمالقة المال بكل المعايير الإقليمية و العالمية وبلدان أخري كتب لها التي كانت ميسورة في الماضي أن تصبح بصورة نسبية هي الطبقة الفقيرة في الوطن العربي **(2)**

* إن العلاقات التي تأسست بعد مرحلة النقط التي تربط الأغنياء و الميسورين و الفقراء من هذه البلدان وضعت الوطن العربي داخل نظام اجتماعي جديد يظهر فيه تقسيما طبقيا حادا ليس فقط على أساس الثورة ولكن أيضا للعمل الاجتماعي و الاقتصادي.

هذا طبعا طبع العلاقات ما بين هذه البلدان وميزها بالمد و الجزر حيث أن هذا المد ليس جديدا في النظام فعلى سبيل المثل يمكن التركيز بالإشارة إلي ما حدث ما بين الرئيس المصدري أنور السادات و القائد الليبي معمر ألقذافي في الخمسينات و الستينات حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية ما بين البلدان و تجاوز ذلك حتى تبادل العبارات الغاضبة و التي أوصلت الوضع إلي تبادل الطلاقات النارية و القذائف على الرغم من أن المصريين في ليبيا لم يغادروا أنداك ليبيا إلا أن على مستوي العلاقات الرسمية وصلت إلي حد التدهور حيث وصلت إلي حد التدهور حيث وصلت إلي تصعيد الهجمات على مستوى وسائل الإعلام هذه ليس النقاط التي وقفت في وقت ما إما التعامل و التكامل في الوطن العربي

ضف إلي هذا ووقوع بعض الزعماء الآخرين في أخطاء تاريخية أحدثت الاختلال في مصير العلاقات ما بين بلدان الوطن العربي.

1- على أحمد عبد القادر ، الأوضاع السياسية في المجتمع العربي ، في دراسات في المجتمع العربي ، تأليف : استاذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة ألفين ، 1987 م ص 257 ص 296

2- الحمصي محمود ، خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية و التنافرية بيروت ، مركز الدراسات العربية 1980 ، (ص 190، 215)

وسجل التاريخ خلال بعض الفترات التاريخية بعض الاتفاقيات الأخرى التي أحدثت منعرجا تاريخيا في الوطن العربي مثل مبادرة السلام وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد عام 1978 م ومعاهدة السلام التي كانت عام 1979 م و التي اتخذت جراءها بعض الأنظمة العربية النفطية و الغنية موقفا عدائيا آنذاك وأدانت هذا الموقف و الذي صاحبه فيما بعد إجراء أخر ثم بموجبه قطع جميع أشكال العلاقات العلاقات الدبلوماسية و المعونات وسحب الودائع الحكومية العربية من المصارف المصرفية (1) هذا الذي يمكن اعتباره فيما بعد سببا من أسباب التأثر و الشقاق إلا أن هذه الأحداث ولت لغير رجعة وقامت محاولات للتقارب العربي قصد إيجاد قوات للتعامل من أجل إقامة اقتصاد عربي ومن ثم محاولة التكامل اقتصاديا على اعتبار أنه وجدت البلدان العربية نفسها أمام جدلية الإنتاج و التبادل على الرغم من أن المبادلات ما تزال راكدة سواء على المستوي بلدان المغرب العربي**(2)** أو بلدان المشرق العربي وشكلت بعض القضايا على الساحتين سببا وراء هذا الركود و التقدم في مستوى تفعيل العلاقات .

يمكن هنا تسجيل ملاحظة مهمة جدا وهو أنه اقتصاديا لا يوجد تماثل بين دول المغرب العربي أولا حيث على هذا المستوي تشكلت كتلتين على أساس ثقافي فالمغرب و الجزائر و موريتانيا وتونس في كتلة و الثانية بمفردها **(3)** إلا أن هذا لم يمنع من أن الوطن العربي قد حقق معدل نمو كبير خلال السبعينات على مستويات عدة كارتفاع عدد السكان الذي بلغ 160 م ن عام 1979 م وارتفع أيضا عدد المقبولين في المدارس عبر صعيد المنطقة العربية ككل وفي كل المستويات التعليمية من 16.3م إلي 25.6 م في السنوات السبع الأولى من هذا العقد .

ولهذا شهد النمو الاقتصادي بروز مؤشرات مهمة جدا خاصة بالتطور للأقطار العربية و الذي عده الخبراء نموا ماليا يعود بالدرجة الأولي إلي عائدات النفط إلا أنه سار هذا النمو بخطى بطيئة جدا حيث كان نمو القوى الإنتاجية خارج مجال النفط متواضعا إن لم نقل أنه عرف تدهورا في بعض الحالات بحيث سجل انخفاض إنتاج القمح في الوطن العربي إذا ما قورن بالحجم الذي سجله عام 1970 أي 7.5م طن لينخفض إلي 7م طن عام 1997 م **(4)** .

1- سعد الدين إبراهيم ، نفس المرجع السابق، ص251.
2- عبد القادر رزيق المخادمي ، التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ص 200 ، ص 89
3- عبد القادر رزيق المخادي ، نفس المرجع السابق ، ص 89.
4- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا (اكوا) و جامعة الدول العربية الفترة ما بين 1978،1970 بيروت ، 1980 ص 9-14 .

إذن النظرة الشاملة لهذه المؤشرات في المنطقة العربية توجب إلي ظهور تقسيم طبقي داخل المنطقة هي أساس تقوقة حارة وهذا الذي ترتب عنه أوجه تبعية متعددة تزايد فيها الاعتماد على العالم الخارجي ويتضح ذلك جليا من خلال بعض الحالات التي عرفتها بلدان الوطن العربي من حيث :

1- تزايد حجم التجارة مابين المنطقة العربية و العالم الخارجي طوال العقدين الآخرين حيث أن العرب يصدرون المادة الخام كالنفط وبالمقابل يستوردون الأغذية و الأسلحة و غيرها من السلع المصنعة الأخري (1) وبهذا يتجه التعامل إلي الدول الصناعية الرأسمالية إلا أن النظام الجديد الذي كان النفط يحركه قد نتج عنه توترات جديدة قد انبعثت من توترات قديمة حتى بقية الطموحات التاريخية لهذه الشعوب أن البعض منها معلقة ما بين السماء و الأرض و الذي ترتب عنه تفشي في صفوف الجماهير أشكال متنوعة للسخط و اللامبالات إلا أنه لتخطي هذه المرحلة لابد من إعادة النظر في طريقة الإثمار في الموارد المتاحة بشريا و طبيعيا يمضي تحديد استراتيجيات متكاملة من اجل القدرة على صنع القرار في القضايا المصيرية المشتركة في الوطن العربي .

إلا انه وحسب الإمكانيات التي تتميز بها بلدان الوطن العربي عبر المستويين البشري و المادي وبالتالي لا بد من إقامة إستراتيجية تحكم في الإمكانيات المتوفرة و توجيهها في تحقيق الأهداف الأساسية للوطن العربي سواء على المستوي الإقليمي أو العالمي ولكن لابد أن يتركز برنامج العمل في هذه النقطة على محاور إستراتيجية لإمكانية التحكم في القدرات المتوفرة .

فعلى الرغم من أن الوطن العربي قد قطع أشواطا طويلة في درب التكامل الاقتصادي أي la complémentarité économique وربما كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية حجر الزاوية (2) لأن هدف الرئيس منها هو تحقيق وبلوغ الوحدة الاقتصادية العربية الحقيقية بكل الأبعاد التي تحملها هذه الخطوة الهامة في حياة شعوب الوطن العربي .

II الإستراتيجيات الأساسية للاستثمار في الموارد الطبيعية و المورد البشري.

إن أولى الإستراتيجيات التي يمكن إدراجها هنا هو إنجاز خطة محكمة لإحداث التفاعل مابين المقومات البشرية و الاقتصادية هذا الذي من شأنه أن يجعل هذه البلدان تستطيع التحكم في القوي الاجتماعية و السياسية وتستفيد منها.

محاولة أيضا الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وذلك من أجل تكوين جبهة أو تكتل عربي يستطيع أن يحقق موقفا طلبة في بعض القرارات المتعلقة بشعوب العالم العربي توظيف إمكانيات المتوفرة و المهارات في خدمة المسار الاقتصادي ومن ضمن الإستراتيجيات التي يمكن الوقوف عنها هو تحديد الحاجات في مجال البشري و توجيهها من اجل الاستفادة لتحقيق الوجود بالنسبة للوطن العربي إقليميا وعالميا .

1- سعد الدين ابراهيم ، نفس المرجع السابق ، ص 258 .
2- عبد القادر رزيق المخدمي ، نفس المرجع السابق ، ص 207

قائمـة المراجـع

د . إليا حريق ، انتشار الأخبار و اتجاها ، مجلة الإعلام العربي ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عدد 2 يوليو ، 1982 .

د.جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج 2 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998م .

د. عبد الملك خلف التميمي ، الخليج العربي ، دار الشباب للنشر ، الكويت : 1996 .

توفيق مرعي ، وحدة المجتمع العربي عبر التاريخ في دراسات في المجتمع العربي ، إصدار إيجاد الجامعات الغربية ، شركة شقير وعكشة الأردن ، 1985 .

د . حامد عمار التنمية البشرية في الوطن العربي (الإحصاءات و الوثائق) سينا للنشر ط1، القاهرة 1993

الحمصي محمود ، خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية و التنافرية بيروت ، مركز الدراسات العربية 1980 .

سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، بيروت 1982.

عبد القادر رزيق المخادمي ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

على أحمد عبد القادر ، الأوضاع السياسية في المجتمع العربي ، في دراسات في المجتمع العربي ، تأليف : استاذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة ألفين ، 1987 م .

محروس عبد الله و رزق و عمران عيسى الجبوري، تصور مبدئي لهياكل تشغيل القوى العاملة العربية حتى 2000، ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية بغداد 4-6 سبتمبر 1982 الجزء الأول.

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (اكوا) و جامعة الدول العربية الفترة ما بين 1970،1978 بيروت ، 1980 .

مركز الدراسات (العربي-الأوربي) ، الأمن العربي (التحديات الراهنة التطلعات المستقبلية من 09 إلي 11 1996....